

كلمة لبنان في الاجتماع الوزاري بشأن الحوكمة واسواق السلع الدولية
منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة
روما - 6 تشرين الاول 2014

السيد الرئيس
السيد مدير عام منظمة الأغذية والزراعة
السيدات والسادة الحضور

يسعدني أن أشارك في اعمال الاجتماع الوزاري بشأن الحوكمة واسواق السلع الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة، واتقدم بالشكر الى منظماتكم الكريمة، لما تبذلونه من جهود في مواجهة القضايا المتعلقة بالزراعة والامن الغذائي لا سيما في موضوع الحوكمة واسواق السلع.

ان لبنان هو من الدول الاكثر عرضة لتقلبات اسعار السلع الغذائية بما فيها الزراعية، فهو مستورد صاف للغذاء حيث تعدّت الفاتورة السنوية للواردات الغذائية الملياري دولار اميركي اي بزيادة فاقت الـ 90% خلال السنوات العشر الماضية.

وقد بادرت الحكومة اللبنانية الى التدخل في حالات زيادة الاسعار المفاجئة، من خلال فرض مجموعة من الاجراءات للحد من تأثيراتها، تمثلت في دعم اسعار بعض السلع الاساسية كالقمح والطحين لصناعة الخبز، والتدخل على مستوى دعم الاستثمار في الانتاجية الزراعية.

وتبين لنا من خلال تجاربنا السابقة في مجال التدخل للحد من آثار تقلبات الاسعار، ضرورة التوجه نحو اطر جديدة للعمل، من خلال الحوكمة الجيدة لتفعيل التعاون بين مختلف المكونات المعنية على المستوى الوطني والتشارك من اجل اعداد وتنفيذ سياسات اكثر فعالية وملائمة لادارة الازمات المتعلقة بتقلبات الاسعار واسواق السلع.

وفي هذا السياق، نود الاشارة الى ما تم تنفيذه في لبنان خلال السنوات الخمس الماضية بخاصة في مجال تطوير السياسات الانتاجية والتجارية المتمثلة بالعمل على تعزيز سلاسل الانتاج، بما يخدم مسار مكافحة الفقر الذي ينتهجه لبنان في اطار الوفاء بالتزام تحقيق اهداف الانمائية للألفية ومن ضمنها خفض نسب الفقر الى النصف في حلول سنة 2015، المسار الذي حقق لبنان فيه تقدماً ملحوظاً عطلته أو تكاد التدايعات التي خلفتها الازمة السورية، حيث فاق عدد النازحين السوريين في لبنان المليون والثلاثمئة الف نازح، الامر الذي ضاعف المخاوف على مستوى اوضاع الامن الغذائي وتجارة السلع واستنزاف الموارد الطبيعية والمنافسة على مصادر الدخل، وانعكاسات كل ذلك على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والمالية على الدولة اللبنانية.

وعلى الرغم من كل ذلك فإن مواجهة الفقر لا تزال تشكل اولوية في سياسة الحكومة اللبنانية الاقتصادية – الاجتماعية انطلاقاً من أن أكثر من 300 ألف لبناني هم الآن تحت خط الفقر المدقع ويعيشون بأقل من دولارين في اليوم اضافة الى من هم عند حدود خط الفقر، مع الاشارة الى أن المناطق الأكثر فقراً هي المناطق الاقل استقراراً في الشمال وفي البقاع، وهي المناطق الأكثر تأثراً بالأزمة السورية كونها مناطق حدودية وتستضيف النسبة الاكثر من النازحين السوريين الى لبنان الأمر الذي يجعل من مكافحة الفقر مهمة وطنية تتجاوز البعد الانساني والأخلاقي كون الفقر يهدد الامن الاجتماعي والسلم الأهلي، والمسؤولية هنا ليست لبنانية وحسب ومن واجب المجتمع الدولي مساعدة لبنان على تحمل تبعات الازمة السورية وتدفق النازحين عبر مساعدة المجتمعات المضيفة لهم وتنميتها.

وقد قامت منظمة الاغذية والزراعة في اعداد دراسة تقييم اثر الازمة السورية على القطاع الزراعي والامن الغذائي والتي نتج عنها خطة عمل للاعوام 2014-2018 لمواجهة تداعيات الازمة وذلك وفق اولويات ستة وهي زيادة انتاجية الثروة الحيوانية وتطوير القدرات في مجال ادارة الكوارث والازمات وتعزيز المجتمعات الريفية وبخاصة دعم صغار المزارعين وسلامة الغذاء والسيطرة على الآفات والامراض النباتية العابرة للحدود، وادارة الموارد الطبيعية في المناطق الاكثر تضرراً من جراء الازمة وتحسين الامن الغذائي ونظم التغذية في المجتمعات المتضررة.

ونحن حالياً" بصدد اعداد الاستراتيجية الزراعية للاعوام 2015-2020 والتي تهدف الى تعزيز الامن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية المستدامة من خلال زيادة الإنتاجية وتوفير غذاء سليم، ورفع نسبة مساهمة الزراعة في الدخل القومي اللبناني، والحد من الهجرة والنزوح الريفي، وتعزيز الوعي الزراعي والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والجينية، مع الاخذ بعين الاعتبار التحديات المتعلقة بتقلبات الاسعار وتنظيم الاسواق وغيرها من خلال التركيز على الحوكمة الجيدة لمواجهة هذه التحديات بفعالية اكبر.

اخيرا لا بد من التوجه بجزيل الشكر الى منظمة الفاو لتنظيمها لهذا الاجتماع الوزاري آمين تحقيق الاهداف المرجوة منه لما في ذلك من انعكاس ايجابي على اوضاع الامن الغذائي.

وشكراً.